جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال في العراق

رسالة تقدم بها الطالب

سلام رعد حسن

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف الدكتورة

سحر جبار يعقوب

أستاذ القانون العام

1443 هـ

2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيباً ﴾

صدق الله العلي العظيم

الأحزاب / آية 52

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وخاتم النبين محمد صلى الله عليه وعلى ألـه الطيبين الطاهرين وصحبته الاخيار المنتجبين.

بعد الشكر لله تعالى على فضله ومنه علي في إتمام هذه الرسالة اجد من الواجب أن أتقدم بالشكر والامتنان الى الاستاذة الفاضلة الدكتورة سحر جبار يعقوب لقبولها الإشراف على رسالتي ولرعايتها العلمية القيمة، وحُسن معاملتها وما قدمته من ملاحظات وتوجيهات اغنت الرسالة، كما اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود رئيس قسم القانون، والدكتور علي سعد عمران، والدكتور خالد غالب مطر، والشكر موصول الى عمادة وأساتذة معهد العلمين للدراسات العليا الأفاضل، ولاسيما الذين كان لي الشرف في أن أكون أحد طلبتهم في السنة التحضيرية، وأتقدم بوافر الشكر إلى رفيقة دربي العزيزة التي ساعدتني وأعانتني على إتمام الدراسة والرسالة وإلى أولادي الذين تحملوا انشغالي عنهم طيلة مدة الدراسة وأشكر جميع الذين قدموا لي المساعدة والعون طوال سنوات الدراسة لتكون هذه الرسالة ثمرة الجهود الطيبة.

ومن الله التوفيق

الباحث

المستخلص

إنَّ البحث في الرقابة على اعمال حكومة تصريف الاعمال موضوع في غاية الأهمية يهدف الى تسليط الضوء على الرقابة على الاعمال التي تقوم بها الحكومة خلال فترة تحولها الى حكومة تصريف اعمال، بسبب سحب الثقة عنها، أو استقالتها، أو حل البرلمان، أو وفاة رئيس الوزراء أو انتهاء مدة ولاية البرلمان أو لأي سبب اخر يجعل الحكومة بحكم المستقيلة.

وكما هو معلوم فان الحكومة التي تكون مستقيلة أو بحكم المستقيلة في النظام البرلماني تكون فاقدة لثقة البرلمان، ومن ثم فإنها غير مسؤولة سياسياً أمام السلطة التشريعية ، وعليه يجب أن تتوقف عن إدارة الدولة، إلا أن الضرورات الادارية المتعلقة بوجوب استمرار الحياة في الدولة وعدم توقفها لغرض تلبية حاجات الافراد والمجتمع انطلاقاً من مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد قد أفرزت وجود ما يسمى بحكومة تصريف الاعمال، التي تعني تحول الحكومة من حكومة كاملة الصلاحيات الى حكومة مقيدة أو محدودة الصلاحيات تمارس تلك الصلاحيات في حدود تسيير الشؤون اليومية أو الضرورية أو كما يطلق عليها الروتينية دون ان تمتد تصرفاتها الى الاعمال المستقبلية أو التي لها اثار على عمل الحكومة اللاحقة، ونظراً لخطورة وجود حكومة تمارس سلطاتها رغم انها فاقدة لثقة البرلمان، وبعيدة عن المسؤولية السياسية بسبب أمام عدم وجود البرلمان أو عدم قدرة البرلمان على مساءلتها نتيجة فقدان وسائل الرقابة البرلمانية لفاعليتها أو زوال الجزاء السياسي المتمثل في سحب الثقة بوصفها متحققة سلفاً، ومن ثم فإن الحكومة تصبح لا تخشى مساءلة البرلمان، وحتى لا تسيء استخدام السلطة وتخرج عن حدود اختصاصاتها المقيدة فإن ذلك يحتم اخضاع تصرفاتها للرقابة لما تُمثله الرقابة من ضمانة لتحقيق مبدأ المشروعية، وحماية حقوق الافراد من المساس بها أو التجاوز عليها .

ومن الله التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
	المقدمة	1
	الفصل الاول : مفهوم الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	5
	المبحث الاول : ماهية حكومة تصريف الأعمال	6
	المطلب الاول : تعريف حكومة تصريف الأعمال وأسباب نشوئها	7
	الفرع الاول : تعريف حكومة تصريف الأعمال	8
	الفرع الثاني : أسباب نشوء حكومة تصريف الأعمال	18
	المطلب الثاني : الأساس القانوني لقيام حكومة تصريف الأعمال	32
	الفرع الاول : الأساس الدستوري لقيام حكومة تصريف الأعمال	33
	الفرع الثاني : الأساس التشريعي لقيام حكومة تصريف الأعمال	37
	المبحث الثاني : ماهية الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	43
	المطلب الاول : مفهوم الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	44
	الفرع الاول : تعريف الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	45
	الفرع الثاني : أهمية الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	52
	المطلب الثاني : الاساس القانوني للرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	55
	الفرع الاول : الأساس الدستوري للرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	56
	الفرع الثاني : الأساس التشريعي للرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	58
	الفصل الثاني : أحكام الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	63
	المبحث الاول : أنواع الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	64
	المطلب الاول : الرقابة السياسية على أعمال حكومة تصريف الأعمال	65
	الفرع الاول : الرقابة البرلمانية	65
	الفرع الثاني : رقابة الرأي العام	80

	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على أعمال حكومة تصريف الأعمال	86
	الفرع الاول : رقابة القضاء الاداري على أعمال حكومة تصريف الأعمال	87
	الفرع الثاني : رقابة القضاء الدستوري على أعمال حكومة تصريف الأعمال	92
	المبحث الثاني : تطبيقات الرقابة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	99
	المطلب الاول : رقابة الهيئات المستقلة	100
	الفرع الاول : رقابة ديوان الرقابة المالية على أعمال حكومة تصريف الأعمال	102
	الفرع الثاني : رقابة هيئة النزاهة الاتحادية على أعمال حكومة تصريف الأعمال	109
	المطلب الثاني : الرقابة الذاتية على أعمال حكومة تصريف الأعمال	114
	الفرع الاول : الرقابة الذاتية لحكومة تصريف الأعمال على أعمالها	115
	الفرع الثاني : رقابة الحكومة اللاحقة على أعمال حكومة تصريف الأعمال	121
	الخاتمة	126
	قائمة المصادر والمراجع	133
	الملخص باللغة الانكليزية (Abstract)	A-B